

## كل الدعم والتضامن مع عملي وموظفي كردستان

وهيمنتها على الأحزاب القومية الكردية من خلال معاقبة عمال وموظفي كردستان عبر قطع معاشاتهم ورواتبهم، وان درجة الفقر والعوز والحرمان تتسع رقعتها كل يوم في صفوف جماهير كردستان، وان معاناتهم الاقتصادية هي جزء من معاناتنا نحن العمال في العراق.

وعلينا نحن العمال وجميع التحريرين اعلان الدعم والمساندة لجماهير كردستان والعمل على ممارسة كل اشكال الضغط على حكومة بغداد للكف عن هذه السياسة اللا إنسانية بقطع المعاشات والرواتب لتحقيق أهدافها السياسية. ان التأخير في صرف رواتب عمال وموظفي كردستان لا يقبل أية مبررات من قبل حكومة السوداني وهي المسؤولة عن تأمين وتعديل رواتبهم أسوة برواتب ومعاشات عمال وموظفي العراق.

إننا في الحزب الشيوعي العمالي العراقي نقف في الخندق الأمامي لدعم احتجاجات واعتراضات عمال وموظفي كردستان، كما يقف الحزب في مقدمة النضال من اجل تحقيق المساواة بين جماهير العراق وكردستان، فطالما كردستان جزء من العراق، فعلى حكومة بغداد التعامل بمساواة في الحقوق تجاه عموم جماهير العراق القاطنين في جغرافية العراق.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي  
٤ كانون الأول ٢٠٢٣

إذا كانت كردستان جزء من العراق كما تدّعي حكومة بغداد، فيجب التعامل بمساواة تامة بين العمال والموظفين في عموم العراق. تجتاح عدد من مناطق كردستان وخاصة في مدينة السليمانية، تظاهرات الاف من المعلمين والموظفين من اجل معاشاتهم ورواتبهم التي لم يتقاضوها منذ ثلاثة أشهر، ساعين عبر احتجاجاتهم الى انتزاعها من حكومة إقليم كردستان.

ان ما يتعرض له عمال وموظفي كردستان من إجحاف وانتهاك لحقوقهم المعيشية بسبب الصراع القائم بين حكومتي بغداد وإقليم كردستان قل نظيره في تاريخ العراق الحديث. فممنذ أكثر من عقد من الزمان والقسم الأكبر من جماهير كردستان لم يتقاضوا أكثر من ستين راتباً شهرياً، أي ما يعادل خمس سنوات، وهو المورد المعيشي الوحيد الذي يقيههم على قيد الحياة. وعلى الرغم من ادعاءات الطرفين في بغداد وكردستان بأنهم توصلوا الى اتفاق لحل الخلافات بينهما، الا انها مازالت تستخدم قضية حجب رواتب الموظفين والعمال والمتقاعدين في كردستان من قبل حكومة بغداد ورقة ضغط سياسي لانتزاع تنازلات من الأحزاب القومية الحاكمة في الإقليم.

ان تعامل بغداد مع الغالبية العظمى من جماهير كردستان هو جزء من سياسة اللامساواة وانتهاك حقوق المواطنة للذين يعيشون في جغرافية العراق. وهذه السياسة أقل ما توصف بأنها سياسة عنصرية وتسعى لدق أسفين بين عمال وكادحي العراق من جهة وعمال وكادحي كردستان من جهة أخرى. ان هذه السياسة تعيدنا الى ذاكرة ممارسات النظام البعثي الفاشي تجاه جماهير كردستان في عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة.

يا عمال العراق وجماهيره التحررية  
ان حكومة بغداد تحاول فرض سياستها

## مقابلة مع (سمير عادل) حول نتائج ووثائق الاجتماع الموسع ٤١ للجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي

الى الامام: صدرت عدة قرارات في هذا الاجتماع منها حول القضية الفلسطينية وحرب إسرائيل على غزة، هل لكم بالتحدث عن هذا القرار؟  
سمير عادل: نعم، صادق الاجتماع على قرار الاجتماع الموسع ٤٠ للجنة المركزية وعلى جميع سياسات حزبنا والأحزاب الشيوعية العمالية الكردستاني والحكمتي - الخط الرسمي بصدد القضية الفلسطينية والحرب الإسرائيلية على أهالي قطاع غزة، ومفادها إيقاف الحرب فوراً على غزة وإدخال المساعدات الإنسانية ومحاكمة مجرمي الحرب من المسؤولين الإسرائيليين وانهاء العسكرة الأمريكية في المنطقة ورفع الحصار عن أهالي غزة إضافة الى تقديم كل اشكال الدعم والمساندة لإنهاء كل اشكال الظلم القومي على الشعب الفلسطيني وتأسيس دولته المستقلة. ومن جهة أخرى مواصلة حزبنا إضافة الى الأحزاب المذكورة العمل بالوقوف في الصفوف الامامية للجهة الإنسانية العالمية، حيث تشارك تنظيماتهم في الاحتجاجات والتظاهرات التي تنظم في العالم، وبالنسبة لنا على الصعيد المحلي في العراق حيث نظمنا وما زلنا نلزم تنظيم احتجاجات امام المعهد الفرنسي في بغداد وكذلك في شارع المنتبى الى جانب محاولاتنا لتشكيل جبهة عمالية وجماهيرية للوقوف بوجه الحرب الوحشية لإسرائيل على غزة وفضح الأنظمة السياسية ونفاقها في اوربا والولايات المتحدة الأمريكية التي تؤيد إسرائيل تحت عنوان «حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها»، وعلى الجانب الاخر وكما جاءت في سياستنا المذكورة نسعى الى فصل الجبهة الإنسانية عن سياسات جماعات الإسلام السياسي التي تحاول تسويق نفسها بدفاعها عن القضية الفلسطينية وهي الحجة التي تستخدمها للتغطية على كل جرائمها وفسادها ونهبها في العراق وفي المنطقة. وأيضاً أدرج الاجتماع الموسع العمل حول القضية الفلسطينية في ورقة أولويات عمل الحزب خلال المرحلة المقبلة.

الى الامام: كيف تقيمون نتائج الاجتماع الموسع ٤١ للجنة المركزية الذي عقد قبل أيام في بغداد وما هي مكانة هذا الاجتماع في ظل الأوضاع السياسية التي تمر بالمنطقة والعراق؟  
سمير عادل: بقدر ان الاجتماع الموسع ٤١ للجنة المركزية هو عمل روتيني في حياة الحزب ومؤسسته، بنفس القدر جاء الاجتماع في خضم أوضاع سياسية جديدة سواء على صعيد الحرب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها على المنطقة او على الصعيد المحلي الذي أبرز مستجداته هي تنظيم انتخابات مجالس المحافظات.  
طبعاً جاءت نتائج الاجتماع متطابقاً مع توجهات الحزب منذ عقد مؤتمره السادس قبل أكثر من عام ونصف، كان هناك انسجام سياسي كبير ومستوى عالي من النقاشات وحتى الجدالات في مواضيع معينة، وكانت تصب في اتجاه دفع مسار الحزب الى الامام.  
وفي جميع المواضيع التي جاءت على جدول اعمال الاجتماع، كانت النقطة البارزة هي الخطط العملية بتحول الحزب الى حزب سياسي واجتماعي وجماهيري ويكون واحد من الخيارات امام الطبقة العاملة وعموم الكادحين في المجتمع.  
وفي نفس الوقت كما أشرنا، فأن الحرب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها في المدى المنظور كان على طاولة الاجتماع، وتلك الحرب دفعت بتأجيل الاجتماع مدة اقل من شهر لانشغالنا السياسي والدعائي والجماهيري بمجريات الاحداث. على العموم كانت جميع المواضيع التي أدرجت على الاجتماع والنقاشات والقرارات صبت في مسار تحول الحزب الى قطب يساري وتحرري ومعارض اول يسود افقه على الطبقة العاملة والجماهير والعمل على تحويل الأوضاع السائدة الى أوضاع ثورية تنهي عمر السلطة الميليشيائية البرجوازية التي عبثت بأمن ورفاه ومعيشة الجماهير في العراق.



## التحديات الانية امام الاحتجاجات العمالية الحالية ودور الحزب بالارتباط بها وتحقيق مطالبها

الاحتجاجات العمالية الحالية:

ما يميز الاحتجاجات الجارية اليوم، وفي قطاعات عديدة، انها متواصلة ولكنها لم ترتقي الى احتجاجات منظمة. ان ما نشهده هو ادراك العمال، وفي قطاعات مختلفة وفي آن واحد، بأنه لا سبيل لتحسين أوضاعهم المعيشية والوقوف بوجه الانخفاض المطرد لسبل عيشهم غير الاحتجاج المنظم، ونقول هنا المنظم وذو النفس الطويل، والجسارة بالمواجهة السافرة مع الميليشيات التي تحركها الأحزاب التي تدير مصالح تلك المصانع والشركات، والإصرار على مطالبهم.

تشهد هذه المرحلة تزايداً في وعي العمال لمصالحهم المستقلة، وعدم التوهم او الانخداع بالتيارات الإسلامية التي عبثت بالمجتمع بتطاول الميليشيات ونفث سمومها عبر إشاعة المناسبات الدينية وتوظيف عشرات القنوات والوسائل الإعلامية وممارسة سياسة الزبائنية. ويمكن وصفها بالظاهرة، اي زيادة الوعي العمالي، التي تفرض نفسها اليوم في المجتمع، وعلى سبيل المثال، كانت هناك الاحتجاجات العمالية في مصافي النفط في المدن الجنوبية، وهي واحدة من المعالم البارزة في التاريخ النضالي الحديث للطبقة العاملة في العراق ضد المادة ٤٢ من قانون الموازنة للأعوام الثلاثة القادمة قبل أشهر، و كانت بموجبها تزيد من سعر انتاج برميل النفط. وكما نعرف ان ارتفاع سعر انتاج البرميل يعني رفع أسعار النقل وبالتالي سيؤدي الى رفع أسعار السلع والتدفئة.. الخ. أي بمعنى اخر أحبط عمال المصافي احدى مساعي الطبقة البرجوازية الحاكمة في المنطقة الخضراء لبدء عملية نهب جديدة.

كما نجد هناك تنامي كبير للاعتراضات العمالية في المصانع التابعة للقطاع الخاص، وهناك مساعي عمالية حثيثة في

ذلك القطاع بالحصول على الضمان الاجتماعي او التمتع بالإجازات او اما تقليل ساعات العمل او الحصول على أجور مقابل الساعات الطويلة من العمل... الخ. واذا ما نظرنا الى هذه الظاهرة من زاوية أخرى، هي في الحقيقة ودون وضع اية رتوش، فيمكن القول دون تردد ان هذه الظاهرة تكشف عن مرحلة إزالة الغبار او انقشاع الضباب عن الصراع الطبقي بشكله الواضح والسافر والذي طالما كانت الطبقة البرجوازية بصراع تياراتها السياسية، الإسلامية والقومية على السلطة تعمل على طمسها من اجل استغلال واستخدام العمال في وقودها للتعمية على حقانيتها المزيفة حول الدفاع عن المذهب والقومية والسيادة الوطنية والمقاومة والممانعة... الخ من تلك التفاهات. أي بشكل اخر نقولها تواجه اليوم الطبقة العاملة دون اية موارد عدوها الطبقي بشكل سافر، تواجه كل يوم في ميدان العمل، يرسل الأخير تهديداته عبر الميليشيات والوعيد الى عوائل واسر العمال في بيوتهم بعد ان انتهى مفعول ترياقتهم المتمثل بالدفاع عن المذهب والدين.

اليات حماية الاحتجاجات العمالية وتحقيق مطالبها:

ان أحد أهم التحديات في هذه المرحلة التي تواجه الاعتراضات العمالية وتطورها هي تهديد الميليشيات التي تستخدمها الأحزاب الإسلامية ضد الاحتجاجات العمالية. وكما يعرف الجميع ليس هناك دولة بالمعنى المتعارف عليها، ولا قانون وبغض النظر عن محتواه الطبقي. لذا ان العمال يجدون أنفسهم مشتتين ووحيدين في هذا النضال الشرس لنيل ابسط حقوقهم، وأكثر ما يبعث على السخرية ان وزير العمل نفسه ينتمي الى الميليشيات.

### إنها لمهمتنا إفشال انتخابات مجالس المحافظات!

تحمد عقباها يدفع ثمنها الابرياء.

لا تتعلق هذه الانتخابات، كسابقاتها، وهذه المرة أكثر من أي وقت آخر، بأي تحسين في ظروف حياة ومعيشة الجماهير ولا تقديم الخدمات. أن حديثهم ودعايتهم حول ان الترشيح والانتخابات يتمان وفق تقديم القوى المرشحة لبرنامجهم الخدمي هي كذبة سمجة ولا تنطلي على أي احد من جماهير العراق التي خبرت ماهية هذه السلطة على امتداد عقدين. إنها انتخابات لاعادة الشرعية للعملية السياسية بالدرجة الأولى وللوقوف المشاركة فيها بعد عزوف اكثر من ٨٢٪ من جماهير العراق للانتخابات البرلمانية السابقة في ٢٠٢١

من المزمع ان تجري إنتخابات مجالس المحافظات في ١٧ كانون الأول من هذا العام ٢٠٢٣. ان مسألة إجراء الانتخابات، ورغم الدعاية لها والاصرار عليها، الا انها ليست محسومة بعد. رغم ان بعض القوى الميليشيائية، وفي مقدمتها قوى الإطار التنسيقي، تدفع اليها بقوة وتدعوا الجماهير للمشاركة الواسعة فيها كي «لا يختل التوازن»! الا ان أطراف واسعة التي شاركت في العملية السياسية السيئة الصيت، وفي مقدمتها التيار الصدري رفضتها، أو تدعوا اطراف منها في أفضل الأحوال الى تأجيلها. ان الاستقطابات الجارية حول هذه المسألة، وفي ظل قوى مليشياية، قد تدفع بالمجتمع نحو مخاطر لا

وتجاه هذه الوضعية يتمثل دور الحزب ب:  
- الدفاع عن هذه الاحتجاجات وتحويلها الى احتجاجات اجتماعية من خلال جلب الدعم المعنوي للأقسام الاجتماعية الأخرى في المحلات والمناطق. ان واحد من أولويات عمل تنظيمات الحزب هو تعبئة الجماهير في محلات السكن والمناطق المعيشية بالتعريف بها والتضامن مع تلك الاحتجاجات. ان الميليشيات لا تملك جذر اجتماعي وان سبيل مواجهتنا لها اجتماعية.  
- وفي نفس الوقت حث الاتحادات والمنظمات العمالية باتخاذ المواقف الداعمة لتلك الاحتجاجات، كما على الحزب ان يلعب دوراً في كسب التضامن العمالي العالمي عبر مخاطبة الاتحادات والمنظمات العمالية في العالم.  
- ان يلعب الحزب دوراً بأن يكونوا جسراً لكسب التضامن للأقسام العمالية الأخرى مع الاحتجاجات العمالية، من حيث إعلان التضامن معهم وارسال وفود. ان هذا من شأنه تقوية التضامن العمالي والوحدة الطبقيّة وتعزيز ثقتهم بأنفسهم والثقة بقوة طبقتهم، ومن جهة تخلص الاحتجاجات العمالية بشكل عملي من تصوراتها الفئوية التي تسود عليها.

- تأسيس مكتب او لجنة من المحامين للدفاع عن قضايا العمال في محاكم العمل والمحاكم الإدارية وخاصة مواجهة الطرد التعسفي وتأمين حرية التنظيم وتوفير السلامة المهنية في أماكن العمل والحصول على الضمان الاجتماعي والحقوق التقاعدية.

ومقاطعتها لها، فضلا على سعي قوى الإسلام السياسي الميليشيائية المتمثلة بالاطار التنسيقي للسيطرة والهيمنة على الحكومات المحلية لإدامة نهبها وفسادها، وبعد ان هيمنت على السلطة والبرلمان والحكومة والقضاء.

لا تتطلع الأغلبية الساحقة من جماهير العراق الى اي «خير» من هذه السلطة. إنها سلطة بنت حكمها على القمع والمليشيات والقتل الجماعي والتهجير والفساد والنهب لمئات المليارات من ثروات المجتمع. انها سلطة تجثم على قلوب الجماهير لاكثر من عقدين في العراق، ولاكثر من ٣ عقود في كردستان العراق وفرضت سلطتها

في السلطة السياسية والحق الهزيمة بسيناريو مهزلة الانتخابات وانهاء السلطة المليشياتية القومية والدينية والطائفية، يقف الحزب الشيوعي العمالي العراقي في مقدمة صفوف نضال العمال والجماهير الكادحة والتحررية.

### الاجتماع الاعتيادي ٤١ للجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي

نهاية شهر كانون الأول ٢٠٢٣

السلطة السياسية القائمة تعمقت بشكل اكبر، وخاصة هناك انسحاب اجنحة برجوازية أخرى من الانتخابات المزمع تنظيمها في ١٧ كانون الأول من هذا العام وهي التيار الصدري وجماعة العروبيين المتمثلة بقائمة ايداع علاوي، إضافة الى اطراف قومية عربية وتركمانية تطالب بتأجيل انتخابات كركوك. في هذا المشهد السياسي وضع الاجتماع أولوياته السياسية التي تلخصت بظهور الحزب الشيوعي العمالي العراقي كقطب معارض يساري اول لكل العملية السياسية ويعمل على تعبئة الجماهير لتغيير مجمل الوضع السياسي لصالحها نحو تحقيق الحرية والأمان والرفاه الى جانب تقوية الاحتجاجات العمالية وحماتها بوجه المليشيات، وتسليح الحركة الاحتجاجية وتنظيمها وقيادتها بأفق ثوري.

وفي هذه المناسبة ندعو كل من يناضل او من يريد التحرر من براثن هذه السلطة البرجوازية المقيتة وفسادها ونهبها، وكل من يريد حياة مرفهة، سواء كانوا عمال او نساء او شباب او طلبة الالتفاف حول راية هذا الحزب، وهو الوحيد على الساحة السياسية لم يساوم البرجوازية بجميع تياراتها القومية والإسلامية ورفض كل سياستها المعادية للعمال والنساء والكادحين؛ من التقسيم الطائفي والقومي للعراق واقتتالها الطائفي عام ٢٠٠٦ ودستورها المعادي للنساء والحريات وتكريس الطائفية والمحاصصة وقوانينها الجعفرية والمادة ٥٧ وسياسات الافقار والجوع لصندوق النقد الدولي وقوانين الموازنة الجائرة التي سعدت الضرائب وخفضت من قيمة العملة المحلية لتحميل ازمته على كاهل العمال والموظفين والكادحين.

المجتمع. لن تشارك الاغلبية الساحقة في هذه الانتخابات، كما كانت في انتخابات ٢٠١٨ و٢٠٢١ ولكن سينظمونها حتى لو حضر ٠,٥٪ من ألام هذه المليشيات والمتوهمين بهذه العملية السياسية والمتمتعين منها، لا لشيء الا لاضفاء الشرعية على سلطتهم الدموية. ينبغي عدم مقاطعة الانتخابات فحسب، بل قلب هذه المهزلة وهذا الاستهتار بشكل تام على رؤوس اصحابها. ان الاغلبية الساحقة من المجتمع تعد العدة للحظة المنازلة النهائية لهذه القوى وانهاء تسلطها على رقبة المجتمع مرة وللابد. على الجماهير المحتجة ان تسعى بقواها وبصورة مبرمجة ان لاتزاع ادارة المدن عبر دورها وارادتها المستقلة والدفع بنضالها السياسي من أجل انهاء دور السلطة المليشياتية القومية والطائفية، والسعي لتأسيس مجالس المدن لتأمين السلطة المباشرة للجماهير، وعبر هذا السبيل، يقوم العمال والكادحين والجماهير التحررية في العراق وكردستان سوية وبصورة موحدة برسم مستقبل السلطة السياسية وحث الخطى صوب إنهاء الظلم واللامساواة والحروب. وفي خضم السعي لتأمين التدخل المباشر للجماهير المحتجة

### مقابلة مع ( سمير عادل ) سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي

الى الامام: هل هناك اية خطط واولويات للحزب بعد هذا الاجتماع وما هي كلمتكم الأخيرة؟

سمير عادل: نعم هناك أولويات وخطط عملية استنتجت من بحث مستجدات الوضع السياسي في العراق واولويات الحزب. فبعد مناقشة لوحة المستجدات السياسية في العراق التي خطوطها تداعيات حرب إسرائيل على غزة، والتي ستؤثر بشكل ما على كل المعادلات السياسية في المنطقة مثل المصالحة السعودية-الإيرانية والمصالحة تركيا مع دول الخليج ومصر واتفاقية ابراهام أي سياسة التطبيع مع إسرائيل وتحديد المساعي بتطبيع العلاقة بين السعودية وإسرائيل، وستؤثر بدرجات معينة على الوضع السياسي في العراق، حيث زيادة التواجد الأمريكي في المنطقة وتقوية العسكرية فيها وتهديد امن وسلامة المنطقة، او اعطاء المبررات لتقوية وتشديد السياسات الرجعية في المنطقة بعموم تياراتها السياسية وخاصة الإسلام السياسي، وبالتالي ستؤدي الى تشديد الجمهورية الإسلامية من قبضتها على العراق وتقوية الرجعية على عموم المنطقة. وفي نفس الوقت تحدثت ورقة المستجدات الوضع السياسي عن انتخابات مجالس المحافظات والتي هي محاولة لترميم النفوذ السياسي للطبقة البرجوازية الحاكمة المتمثلة بالسلطة المليشياتية للإسلام السياسي والحيولة لتجديد الشرعية لكل العملية السياسية بعد ضربات انتفاضة أكتوبر وسحب الجماهير شرعيتها منها بعد انتخابات السلطة التشريعية لمرتين متتالين في ٢٠١٨ و٢٠٢١، الى جانب تنامي سخط جماهيري واسع ضد الفقر والبطالة التي جسدها قانون الموازنة الأخير. وأشارت الورقة الى ان ازمة

بالنار والحديد على المجتمع. انها سلطة لا تتمتع بأدنى حد من المسؤولية تجاه المجتمع، تجاه خدماته، تجاه عماله، عاطليه، نسائه وشبابه، مدنيته. انها سلطة المليشيات الدموية التي لا هدف لها سوى نهب أوسع ما يمكن نهبه من المجتمع دون اي حساب لتعليم المجتمع، لدوائه وعلاجه، لفقره وجوعه، لأمانه وأمنه.

ومنذ سنوات طوال، قالت جماهير العراق وكردستان كلمتها في هذه السلطة القومية والدينية والطائفية ببساطة ووضوح ما بعده وضوح «أرحلوا!»، و«كلكم يعني كلكم»، قالت جماهير العراق وكردستان كلمتها في حركة تشرين الجماهيرية في (٢٠١٩) وفي شباط (٢٠١١) في كردستان. أطلقت «لا» كبيرة بوجه هذه القوى عديمة المسؤولية برمتها.

ليس بوسع ألف انتخابات وانتخابات ان تضفي ذرة شرعية على وجودهم. ان مكان هذه القوى هي ليست الترشيح والترشح للانتخابات، ان مكانها المحاكم والسجون جراء الجرائم التي لا حد ولا حصر لها التي ارتكبتها بحق الجماهير في العراق وكردستان. لا يمكن التطلع الى أدنى مستويات حياة أفضل وهذه القوى تتحكم بمصير

الى الامام: صدر قرارا عن الاجتماع المذكور سميت بوثيقة كركوك، لماذا الان؟

سمير عادل: ان نفس الوثيقة ليست جديدة، وهي واحدة من وثائق الحزب حول سبيل حل مسألة كركوك منذ عام ٢٠٠٦، وان تقديمها اليوم على طاولة الاجتماع، هو بسبب المستجدات التي طرأت على عموم الوضع السياسي في العراق وتحديدًا في كركوك بعد الاستفتاء على استقلال كردستان عام ٢٠١٧ وبعد ذلك دخول الجيش العراقي والحشد الشعبي الى المدينة واعادتها الى بغداد بعد ان كانت تسيطر عليها الأحزاب القومية الكردية. واخذت الوثيقة بنظر الاعتبار تلك المستجدات إضافة الى نشوب الصراعات القومية في المدينة وكانت اخرها ما حدث قبل ثلاثة أشهر من سقوط عدد من الضحايا بسبب الصراع الذي نشب بين عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني والعناصر التابعة للأحزاب القومية التركمانية والعربية.

وتعتبر وثيقة كركوك هي بمثابة خارطة الطريق لنزع فتيل اية حرب او صراع بين الأحزاب القومية العربية والتركمانية والكردية على المدينة، أي بعبارة أخرى سحب البساط من تحت اقدام تلك الأحزاب والعمل دون جر الجماهير التي لا مصلحة لها الى اتون ذلك الصراع. ومفاد تلك الوثيقة التي ستنتشر في الاعلام الرسمي للحزب ان مدينة كركوك هي لسكانها وهويتها إنسانية أي ليست لها أي هوية قومية. وادرجت في الوثيقة أيضا اليات حل قضية كركوك من زاوية مصالح جماهير كركوك وجماهير العراق.

## الفاشية تطرح نفسها كبديل من جديد!

توما حميد

الطبقة الحاكمة في أمريكا قلقة على مصير النظام الرأسمالي في هذا البلد ومنقسمة على نفسها حول كيفية مواجهة التقهقر والانقسام وتدهور الأوضاع الداخلية للمجتمع الأمريكي وتديني مكانة أمريكا عالمياً. يؤمن أقصى اليمين بما فيه الحركة الفاشية بان مشاكل أمريكا هي بسبب سيادة «اليسار والماركسيين» الممثلين بالحزب الديمقراطي والأكاديميين والصحفيين والعاملين في السلك القانوني الخ على مراكز القوة والسلطة في أمريكا. حسب أقصى اليمين ان هذا «اليسار» قد تسبب في تفسخ المجتمع أخلاقياً ومعنواً وضعف الشعور الوطني والى ضعف الاقتصاد وخاصة قطاع التصنيع بسبب سياسات العولمة والتجارة الحرة الخ. كما ترى الفاشية خطر في تصاعد الاحتجاجات العمالية وبروز النقابات واشكال التنظيم العمالي الأخرى من جديد. ان هذا التصريح لم يأت من فراغ. الأوضاع في أمريكا تصبح مشابهة بأوضاع الدول الاوربية التي شهدت صعود الفاشية في القرن الماضي. وهذا التصريح هو بمثابة طرح الفاشية نفسها كبديل.

مثل كل الحركات الفاشية عبر عمر الرأسمالية، الهدف الرئيسي للفاشية الامريكية هو حماية النظام وخدمة مصالح الرأسماليين من خلال القضاء على شذمة الطبقة الحاكمة ومخاطر الانقسامات الداخلية وحتى خطر الحرب الاهلية وإعادة الامجاد الاقتصادية من خلال جعل الرأسمال المستثمر في أمريكا مربحاً أكثر. هذا يتطلب شن هجمة على مكاسب الطبقة العاملة ومنع أي نوع من التنظيم والاحتجاج العمالي والقضاء على الشيوعيين والاشتراكيين وكل القوى التقدمية.

الفاشية الامريكية تتحدث بنفس اللغة وتعطي نفس الوعود التي قطعها كل من هتلر وموسوليني وفرانكو. الحركة التي تبلورت حول دونالد ترامب تتحدث عن الوظائف، وإعادة التصنيع وجعل أمريكا عظيمة من جديد، والقضاء على الفساد والقضاء على الجريمة ووقف الهجرة. ولكن الإنجاز الوحيد لأدارته في الولاية الأولى كان قطع الضرائب على الأغنياء مما يعني تقليل الانفاق على البرامج الاجتماعية وزيادة الدين العام الذي يؤدي الى التضخم الذي يضر بالطبقة العاملة في المقام الأول.

تدرك هذه الحركة بان المجتمع الأمريكي تعصف به أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة، ومكانة أمريكا عالمياً في نزول، والطبقة الحاكمة منقسمة ومشلولة سياسياً ويشهد المجتمع تصاعد الاحتجاجات العمالية. لذا تجد بان الوقت قد حان لكي تهيأ نفسها وتطرح بديلها امام الطبقة الحاكمة قبل ان يفوت الأوان. على الشيوعيين والاشتراكيين، ولكن ليس ممن يتحدث عنهم ترامب الانتباه لهذه الظاهرة ومواجهتها.

وبعض الحقوق السياسية الخ. ولكن عندما يكون النظام الرأسمالي في ازمة سواءً اقتصادية او سياسية تهدد مصيره، تبرز الفاشية كبديل. عندها يكون هناك ادغام تام بين الدولة والاحتكارات والرأسماليين. ينزع القناع عن جهاز الدولة كجهاز يخدم «الشعب» لتصبح جهاز لفرض النظام الذي هو في خطر بالقوة والتخلص من منتقديه ومعارضيه، وإزالة آليات السوق الحر، والانتخابات والاهم من كل هذا اخضاع الطبقة العاملة.

القوى الفاشية لا تكشف عن أهدافها وبرامجها بشكل صريح، بل تقوم بالتحريض حول القضايا التي تقلق الجماهير والمشاكل التي تواجه

المجتمع. وفي نفس الوقت تحاول القاء اللوم على جزء من المجتمع وجعله كبش الفداء او القاء اللوم على الأجانب والدول الأخرى.

ففي أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي، كانت المانيا منقسمة بين بقايا قوى التي مثلت الاقطاعية والمسيحية خاصة في شرق المانيا وبين طبقة عاملة تقدمية خاصة في غرب المانيا مع وجود حركة شيوعية واشتراكية قوية. في انتخابات ١٩٣٢ أي قبل وصول هتلر الى الحكم حقق الشيوعيون والاشتراكيون نصف الأصوات في عموم المانيا وكان هناك خطر إقامة دولة اشتراكية في المانيا. في نفس الوقت كانت المانيا تمر بأوضاع اقتصادية صعبة جداً. التجأت الطبقة الحاكمة الى هتلر لفرض نظام رأسمالي لا وجود للاشتراكيين والشيوعيين والنقابات والاحتجاجات العمالية فيه.

مرت إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى بنفس الظروف اذ كان المجتمع ينتقل من مجتمع زراعي الى مجتمع حضري صناعي معاصر وانقسم المجتمع بين طبقة عاملة حية وتقدمية وطبقة حاولت الإبقاء على الاقطاعية والمسيحية. أوصلت الطبقة الحاكمة موسوليني الى الحكم الذي قتل عدد كبير من العمال والاشتراكيين والشيوعيين وقام بفرض رأسمالية خالية من الاحتجاج العمالي ومن النقابات والشيوعيين والاشتراكيين.

نفس الشيء حدث في اسبانيا التي انقسمت بين طبقة عاملة تقدمية يقودها الاشتراكيون والشيوعيون الذين أرادوا اسبانيا معاصرة تتخلص من بقايا الاقطاعية والكاثوليكية وبين الذين أرادوا المحافظة على النظام السابق. أوصلت الطبقة الحاكمة فرانكو الى السلطة الذي قام ايضا بقتل الالاف من الشيوعيين والاشتراكيين وقادة العمال.

في كل هذه النماذج لم يتحدث أي من هؤلاء القادة وحركاتهم الفاشية عن اهدافهم الحقيقية، بل تحدثوا عن تحسين الوضع الاقتصادي، الكفاءة في الاقتصاد، التخلص من الفساد، المحافظة على قيم العائلة، وحدة المجتمع. ولكن عندما وصلوا الى الحكم، كان الهدف الأساسي هو المحافظة على النظام الرأسمالي من الازمات الاقتصادية والسياسية وزيادة أرباح الرأسماليين.

صرح الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب خلال خطاب له في تجمع انتخابي السبت، ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٣، يوم المحاربين



القدامى، بانه «سيقضي على الشيوعيين والماركسيين والفاشيين وبلطجية اليسار الراديكالي، الذين يعيشون مثل «الطفيليات التي تنشر المرض» ضمن حدود أمريكا». واتهم ترامب هذه الجماعات بفعل «كل ما بوسعهم لتدمير أمريكا والحلم الأمريكي» وأضاف ان «التهديد من القوى الخارجية اقل شراً وخطورة بكثير من التهديد من الداخل».

هذا الخطاب وحتى الكلمات اقتبست من النازيين وخاصة ادولف هتلر.

وكان الامر من الوضوح بحيث حتى حملة الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن وبضع من وسائل الاعلام أشاروا الى الشبهة بين تصريحات دونالد ترامب وتصريحات قادة الفاشية قبل الحرب العالمية الثانية، ادولف هتلر في المانيا وبينيتو موسوليني في ايطاليا وفرانثيسكو فرانكو في اسبانيا وقادة الفاشية في اليابان ودول أخرى. رغم هذا قبيل التصريح بعدم مبالاة واضحة.

لم يلتق هذا التصريح رد الفعل الذي يستحقه لعدة أسباب منها الاستخفاف بدونالد ترامب وبانه مجرد تصريح ولا يعني ما يقوله، ونتيجة الانشغال بالحرب والمجازر بحق سكان غزة والقناعة بان الوضع ليس من السوء في أمريكا بان يؤكل الأمور الى الفاشية.

ان هذا التصريح هو ليس مجرد كلام من شخص معتوه، ومهرج كما ينظر الى ترامب في الكثير من الاحيان. لم يكن التصريح ارتجالياً، بل كان مخطط ومدروس حيث كرر ترامب نفس التصريح على الأقل مرتين بشكل علني في نفس اليوم مستخدماً نفس العبارات.

هذا التصريح هو كلام حركة سياسية عالمية يمثلها في أمريكا، ترامب. هذه الحركة هي الفاشية وهي موجودة، وفي صعود بغض النظر عن ترامب. ان سبب بروز هذه الحركة هو ازمة النظام الرأسمالي. فالفاشية هي حركة يمينية برجوازية تبرز في وقت الازمة، اي عندما يكون النظام الرأسمالي في خطر، تهدف الى فرض نمط من النظام الرأسمالي على المجتمع بالقوة من خلال أجهزة الدولة.

في وقت الرخاء عندما يكون النظام الرأسمالي في وضع بإمكانه توفير الوظائف وتحقيق الرفاهية وتمو في المستوى المعيشي للجماهير، لا تجد الطبقة البرجوازية حاجة الى القوى الفاشية وبديلها التي هي ليست الخيار المفضل لهذه الطبقة. في هكذا وضع تروج لبديل السوق الحر، والانتخابات البرلمانية